

كو^٢ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتيحاادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٢ / اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتن المازنوين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي
فاهم محمد داود .

التميز عليه - المدعي - / جواد هادي عبد الزهرة وكيله المحامي محمد جاسم الجبوري .

الادعاء

ادعى المدعي (التميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان منتسب في الجيش العراقي المنحل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تطوع للعمل في صفوف وزارة الداخلية بموجب الأمر الإداري العدد (٢٠٧٩) في ٢٠٠٣/٨/٣٠ على ملاك وزارة الداخلية وقد تم تربيته على ملاك وزارة الداخلية بالعدد (١٢٦٤١) في ٢٠٠٧/٥/٨ وقد رفضت الوزارة احتساب خدمته من تاريخ المباشرة وأصررت على احتسابها من تاريخ التثبيت على الرغم من وجود أمر ديواني صدر لاحقاً يؤكد على احتساب الخدمة من تاريخ المباشرة وليس من تاريخ تثبيت الإعادة ومنها الأمر الديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩ . نظّم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٨/١٣ وتم رفضه في ٢٠١١/٨/٢١ ، أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/٩/٨ طالباً الحكم باحتساب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/٨/٣٠ ولغاية ٢٠٠٧/٥/٨ وحسب الأمر الإداري بالمباشرة العدد (٢٠٧٩) في ٢٠٠٣/٨/٣٠ ولغاية تاريخ الأمر الإداري بإعادة التثبيت بالعدد (١٢٦٤١) في ٢٠٠٧/٥/٨ لأغراض الخدمة والترقية والتقاعد . ونتيجة المرافعة الحضورية العينية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣ وبعد الاضطرار (٣٧٦/قضاء إداري/٢٠١١) الحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٤٣٨٧٦) في ٢٠١١/٨/٢١ - محل الطعن - قدر تعلق الأمر بالمدعي وإلزام المدعى عليه (التميز) باحتساب خدمة المدعي للفترة المحصورة بين تعيينه



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالأي نيئتجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٢ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

في ٢٠٠٣/٨/٣٠ وتثبيتته في ٢٠٠٧/٥/٨ لأغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد . ولعدم قناعة المميز (المدعى عليه) بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٦/١٨ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه . ذلك لان المدعى (المميز عليه) كان قد تم تعيينه في شرطة كربلاء بموجب الأمر الإداري المرقم ٢٠٧٩ في ٢٠٠٣/٨/٣٠ وبموافقة قوات التحالف واعتباراً من التحاقهم في ٢٠٠٣/٩/١ وبموافقة وزير الداخلية تم تثبيته بموجب الأمر الإداري المرقم ١٨٦٤١ في ٢٠٠٧/٥/٨ الصادر من الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية . وقررت وزارة الداخلية بموجب الأمر الإداري المرقم (٤٣٨٧٦) في ٢٠١١/٨/٢١ عدم احتساب المدة من ٢٠٠٣/٨/٣٠ الى تاريخ تثبيته في ٢٠٠٧/٥/٨ خدمة للمدعى فأقام هذه الدعوى مطالباً باحتسابها وقد قضت محكمة القضاء الإداري الحكم بإلغاء الأمر الإداري الأخير بقدر تعلق الأمر بالمدعى وإلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته باحتساب خدمة المدعى من ٢٠٠٣/٨/٣٠ لغاية ٢٠٠٧/٥/٨ لأغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٧/١٧ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا